شدد على أنه إذا كان نهج الوزراء الهروب من المواجهة فلا يمكن لنا أن نتغافل عن التجاوزات

الطشة: سأتقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق فيما ورد باستجواب وزيرة الأشغال

مبارك الطشة

جنان بوشهري

بوشهري : بوقماز لم تبر بقسمها أمام المجلس وانحازت للشركات على حساب الوطن والمواطنين

سبق أن مددت يد التعاون إليها في المجلس المبطل لدعمها في مواجهة ضغوط المتنفذين

الوزيرة ترد على جميع الأسئلة التي تردها من النواب لكنها طلبت السرية لتلك التي تخص «ليماك»

لدي الأدلة والمستندات التي تثبت أنها حققت مصالح وأجندات الشركات ضد مصلحة الوطن

قال أمين سر مجلس الأمة النائب د. مبارك الطشه انه سيتقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق فيما ورد في استجواب وزيرة الأشغال العامة من تجاوزات حال تأكدت المعلومات بتقدمها باستقالتها الى سمو رئيس مجلس الوزراء قبل مناقشة الاستجواب.

وقال د . الطشة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "نما إلى علمي أن وزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقماز قد تقدمت قبل قليل باستقالتها إلى رئيس مجلس الوزراء، فإذا كان هذا نهج الوزراء بالهروب من المواجهة وتقديم الاستقالة فلا يمكن لنا أن نتغافل عن بيان خفايا وتفاصيل وتجاوزات واهمال بعض الوزراء في أعمالهم".

وطالب النواب بالموافقة في أول جلسة قادمة على طلب تشكيل لجنة تحقيق في أعمال وزيرة الأشغال العامة خلال الفترة السابقة، وأسباب عدم تنفيذ وعودها بإصلاح وتنفيذ الطرق وتعطل المشاريع.

وأكد ضرورة أن يشمل التحقيق التجاوزات الكبيرة ومحاسبة المتورطين وفي مشروع المطار الجديد خصوصا وهدر المال العام بالإضافة إلى المواضيع التي تضمنتها محاور الاستجواب المقدم من قبله للوزيرة.

ووجه رسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بأن مرحلة تصحيح المسار يجب أن تكون باختيار وزراء قادرين على انتشال البلد من هذه الحالة ووقف التراجع ومعالجة القضايا المستحقة.

من جهتها قالت النائبة د. جنان بوشهري إن وزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقماز لم تبر بقسمها أمام مجلس الأمة، معتبرة أن الوزيرة انحازت للشركات على حساب الوطن والمواطنين.

وأضافت بوشهري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن من المقرر أن يناقش مجلس الأمة استجوابين مقدمين لوزيرة الاشغال غدا أحدهما مقدم من أمين سر مجلس الأمة النائب د.مبارك الطشه والثاني مقدم من النائب داود معرفي.

وأكدت أن موقفها السياسي تجاه وزيرة الأشغال مبني على الوفاء بالقسم الدستوري والمحافظة على المال العام وحقوق الدولة والمواطنين، وأن لديها الكثير من الحقائق لكشفها في جلسة مناقشة الاستجواب تدين الوزيرة.

وأضافت بوشهري "قبل صعود الوزيرة منصة الاستجواب هناك حقائق يجب أن أوضحها للشعب الكويتي قبل أن أعرضها في قاعة عبدالله السالم".

وأشارت إلى انها سبق أن مدت يد التعاون إلى وزيرة الأشغال في المجلس المبطل وذلك لدعمها في مواجهة ضغوط المتنفذين مهما كانت مناصبهم وزراء أو نوابا أو تجارا أو شيوخا، ولكن الوزيرة وقفت في صف الشركات واختارت أن تقدم مصلحتهم على مصلحة الوطن والمواطن.

وبينت أن الوزيرة ترد على جميع الأسئلة التي تردها من النواب، لكنها طلبت السرية للأسئلة التي تخص شركة "ليماك" وكأنها موظفة بها وتريد حمايتها وحماية الوكلاء المحليين من رقابة مجلس الأمة.

وأكدت أنها لن تطعن بالذمة المالية للوزيرة التي لم تكن بارة بقسمها الدستوري وأن لديها الأدلة والمستندات التي تثبت أن الوزيرة أوقفت وحققت مصالح وأجندات الشركات ضد مصلحة الوطن والمواطنين والتي أقسمت الوزيرة على حماية هذه المصالح.

واعتبرت أن هذا بحد ذاته خطر على المال العام لن تقبل به ولا باستمراره، مؤكدة أنها لا تتكلم إلا بأوراق تثبت هذا الكلام وتدعمه.

وأوضحت أنه قدم للوزيرة 167 سؤالا في المجلس الحالي 8 من هذه الأسئلة عن شركة "ليماك" وعن مشروع المطار مقدمة من النواب د. عادل الدمخي، عبدالله فهاد، مرزوق الحبيني، مهلهل المضف ود. عبدالعزيز الصقعبي.

وأشارت إلى أن تلك الأسئلة كانت تدور حول نسبة إنجاز مشروع المطار، الأوامر التغييرية غرامات التأخير، وسبب ترسية الحزمة الثالثة على "ليماك" برغم الاستفسارات التي تدور حول تلك الشركة.

وقالت بوشهري إن "وزيرة ليماك" عند إجابتها عن هذه الأسئلة اختارت أن تكون الإجابات مودعة في الأمانة العامة لمجلس الأمة حتى لا يستطيع النائب أن يحصل على نسخة منها ولكي لا يتم نشرها في موقع المجلس ولا يطلع عليها الشعب الكويتي والرأي العام".

وبينت أنه من أصل 167 سؤالا أرادت الوزيرة أن تكون الأسئلة التي تخص "ليماك" سرية وتودع لدى الأمانة العامة ولا يحق للرأي العام الاطلاع عليها، وهذا الكلام كله بالأدلة.

وضربت بوشهري أمثلة عدة على ذلك حيث أوضحت أن هناك سؤالا مقدما من النائب د. عادل الدمخي يسأل فيه عن تغيير نظام النواقل الرأسية الموصوفة في مستندات عقد المطار "T2"، وردت الوزيرة بأن الإجابة يتم حفظها لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وأشارت إلى سؤال للنائب عبدالله فهاد عن مشروع المطار والشركة المنفذة له "T2" طلبت الوزيرة أيضا أن تحفظ الإجابة لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وبينت أن هناك سؤالا من النائب مهلهل المضف عن التأخير في تنفيذ مشروع المطار، وطلبت الوزيرة أن تحفظ الإجابة لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وأوضحت أن من بين الأسئلة سؤالا للنائب د. عادل الدمخي عن ترسية مشروع المطار على المناقص الخامس شركة "ليماك"، حيث طلبت الوزيرة أيضا أن تحفظ الإجابة لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

ولفتت بوشهري إلى أنه من ضمن الأسئلة البرلمانية سؤال للنائب مرزوق الحبيني بشأن نسبة الإنجاز في مشروع المطار "T2" والبرنامج الزمني، وطلبت الوزيرة أيضا أن تحفظ الإجابة لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وتساءلت بوشهري إلى "هل هذا تصرف لوزيرة أشغال أم تصرف لموظف بشركة يريد حماية شركته من رقابة مجلس الأمة ورقابة الشعب والرأي العام؟".

وقالت إنها سبق أن حذرت من خطورة هذه الوزيرة على المال العام في المجلس المبطل وذكرت حينها حالة تعارض المصالح التي تعيشها، واليوم أثبتت هذا التعارض بالأدلة والأوراق والمستندات وكيف أن الوكيلة انتصرت للشركة مقابل رقابة مجلس الأمة.

وقالت بوشهري "إن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه الوزيرة اليوم يؤتمن عليها لكي تستمر في منصبها؟".

وأضافت إن "وزيرة ليماك" لم تكتف بفرض حمايتها على الشركة التي كانت تعمل بها كمستشارة، بل امتدت حمايتها إلى الوكلاء المحليين للشركات التي طرحت عليهم ممارسات الطرق.

وأشارت إلى أنها وجهت للوزيرة سؤالا وكذلك النائبان شعيب المويزري ومرزوق الحبيني بخصوص ممارسات الطرق التي ادعت أنها أوجدت لها حلولا خارج الصندوق، وأن المشترك في هذه الأسئلة هل الشركات العالمية التي طرحت الوزيرة عليها ممارسات الطرق لها وكيل محلي؟

وأضافت إن الإجابة من المفترض أن تكون نعم أو لا، ولكن بعد أكثر من شهرين من تعطيل الإجابة ردت الوزيرة بأنه سيتم التعاقد مع الشركات المدعوة من دون وكيل محلي.

ورأت بوشهري أن الإجابة لا علاقة لها بالسؤال ولم تستطع أن تنفي أن لدى هذه الشركات وكلاء محليين فاضطرت إلى المراوغة في الإجابة لأنها تعلم أن هذه الشركات لديها وكيل محلي وسوف يستفيدون من هذه الممارسات حتى لو وقعت بشكل مباشر مع الشركات الأجنبية.

وبينت أن من ضمن هذه الأسئلة سؤالا مباشرا للنائب مرزوق الحبيني عن هل نفذت هذه الشركات الأجنبية مشاريع طرق في الكويت؟ أجابت الوزيرة أن وزارة الأشغال لم توقع أي عقد لصيانة الطرق مع هذه الشركات سابقا.

وتساءلت بوشهري لماذا كانت إجابة الوزيرة مقتصرة على وزارة الأشغال من دون التطرق إلى هيئة الطرق، فمشاريع الطرق مثلما هي موجودة بوزارة الأشغال موجودة أيضا بهيئة الطرق التي تخضع لمسؤولية الوزيرة.

واعتبرت أن ذلك إفصاح لشركة المجموعة المشتركة في بورصة الكويت تعلن فيه توقيع عقد إنجاز وصيانة طرق وجسور في منطقة جنوب السرة شاملة شارع دمشق والدائري الخامس وطريق الملك فيصل على شركة ch–na First highway ووكيلها المحلي المجموعة المشتركة بقيمة 88 مليون دينار.وأشارت إلى أن "هذه الشركة التي شاركت في ممارسات الطرق، فبالتالي أخفت الوزيرة هذه الحقيقة مثلما أخفت الكثير من الحقائق وراوغت في الكثير من الأجوبة حماية للشركة الصينية ووكيلها المحلي".

وتساءلت "هل هذه الوزيرة مؤتمنة على منصبها أم هي مؤتمنة على مصالح الشركات ووكلائهم المحليين؟ معتبرة أن الحديث عن ممارسات الطرق يطول وأن النائبين د. مبارك الطشه وداود معرفي لديهم الكثير سوف يقدمانه في جلسة الاستجوابات يوم الثلاثاء.

وأكدت بوشهري في ختام تصريحها أنه إذا سنحت لها الفرصة في جلسة الاستجواب سوف تعرض مستندات تثبت تدخل الوزيرة في ترسية المناقصات، وستعرض تقارير لمستشارين عالميين غيرت فيها الوزيرة حتى تضلل القيادة السياسية ورئيس مجلس الوزراء."

لتوافر النوايا الحسنة من الجانبين حول إنجاز الخارطة التشريعية

الشاهين: الاستجوابات لن تؤثر على الإنجازات المنتظرة

أعرب النائب أسامة الشاهين عن تفاؤله بتحقيق إنجازات استثنائية في دور الانعقاد الثاني في ظل التوافق مع الحكومة حول الأولويات النيابية الـ18 المعلن عنها، معربا عن اعتقاده بأن ممارسة الجانب الرقابي لن يؤثر على الإنجازات المنتظرة لتوافر النوايا الحسنة من الجانبين حول الخارطة التشريعية".

وأوضح الشاهين خلال لقائه وبرنامج نبض اللجان على تلفزيون المجلس أن الأولويات الـ18 تتضمن محاور عدة أولها المحور المعيشي ويعنى بزيادات المتقاعدين والتمويل العقاري والقضايا المعيشية الأخرى، والمحور التنموي الذي يتضمن قوانين تخص إصلاح التعليم، وتنظيم المرافق الصحية بالاعتماد على النمط الحديث الذي يقوم على وجود مشغل ومنظم مراقب لجودة الخدمة وغيرها من الإصلاحات الأخرى.

وذكر الشاهين إن ما يتعلق بالإصلاح السياسي والإداري في الخارطة التشريعية يتضمن حزمة تشريعات منها قانون رد الاعتبار لمن قدم للوطن وحصل على عفو أميري لإتاحة الفرصة له لممارسة حقوقه السياسية والمساهمة فيها تقديرا من المجتمع لتضحياتهم الكبيرة وسنوات عمرهم وحرياتهم التي ضحوا بها لإقصاء الفاسدين.

وأضاف إن من بين تلك الحزمة ما يتعلق بتعديل الدوائر وتغيير نظام الصوت الواحد، مشيرا إلى أن الحكومة لا تمانع ذلك.

وتابع إن من تلك الحزمة إصدار قانون جديد لغرفة التجارة والصناعة لتوفير الرقابة عليها لضمان الشفافية وبما يسمح بتعدد الغرف ويتيح أريحية للمواطنين في اللجوء إلى الغرفة من دون إجبار.

واعتبر الشاهين أن التعاون النيابي والتعاون بين السلطتين بهذا الشكل أمر غير مسبوق من حيث الجلوس للتنسيق وترتيب الأولويات والتوافق عليها، مضيفاة" نحن أمام فرصة لإقرار تشريعات استثنائية طال انتظارها".

وقال الشاهين إن "التوافق النيابي حول أولويات الخارطة التشريعية فاق توقعاتي بتوقيع 48 نائبا على تلك الأولويات فكانت مفاجأة لي على المستوى النيابي وقد أثبتوا جميعا أنهم على حجم التحدي".

الأولويات الـ18 تتضمن محاور عدة أولها المحور المعيشي ويعنى بزيادات المتقاعدين والتمويل العقاري

من بين تلك الحزمة ما يتعلق بتعديل الدوائر وتغيير نظام الصوت الواحد..والحكومة غير ممانعة

أسامة الشاهين

وأضاف "الرأي العام يضغط علينا كنواب باتجاه إتمام التعاون والتنسيق في هذه الملفات المعيشية، والتنموية، والإصلاحية، واستئناف ما تم إنجازه خلال فترة دور الانعقاد الأول من تشريعات مهمة تم نشر لوائحها التنفيذية".

وبين أن ما تحقق من إنجازات في تلك الفترة القصيرة أفرحت المواطنين ووضعت السلطتين أمام مهمة أكثر جدية في دور الانعقاد الثاني، مشيرا إلى أن فترة الصيف شهدت اجتماعات مكثفة للجان لإنجاز تقاريرها وجهود للجنة التنسيقية النيابية للتواصل مع النواب.

وأوضح أن الاستقرار على الأولويات النيابية الـ18 جاء بعد حصر الأولويات النيابية وحساب مرات تكرار القضايا وصولا إلى 18 أولوية أعلن عنها.

وعقب قائلا " المهم هنا أيضا أننا قبل الإعلان عن الأولويات جلسنا مع الحكومة من خلال اجتماع اللجنة التنسيقية النيابية الحكومية بحضور 4 وزراء و9 نواب، واتفقنا على 18 أولوية، وهي قضايا مهمة طال انتظارها فيها" مشيرا إلى وجود 16 قضية حكومية غير الأولويات النيابية منها أيضا قضايا تهم المواطنين.

وأكد الشاهين أن تحديد أولويات الخارطة التشريعية لا يستبعد قضايا أخرى قائلا " أي قضية يجتهد حاملها كنائب أو كلجنة في تسويقها وجلب أغلبية لها ستكون موضع ترحيب". وبين أنه كمقرر للجنة المرأة والأسرة والطفل، فهناك قانون الحقوق المدنية لأبناء الكويتيات تم إنجازه، واللجنة تجتهد لتسويقه عند الحكومة، ولدى أعضاء المجلس ليحظى بالأغلبية، مضيفا "على ذلك يمكن أن نقيس كثيرا من القضايا الأخرى المهمة".

وفيما يتعلق بالعاملين في القطاع الخاص أشاد الشاهين بالقرارات الحكومية الأخيرة التي تخدم القطاع وتوفر الأمان للعاملين فيه وتمثل حزمة تحسينات منشودة ومنها "استمرار صرف العمالة الوطنية خلال فترة التجنيد وصرفها لأصحاب الاعمال المنزلية وهي أكثر من 65 نشاطا منزليا، واستمرار صرفها أثناء البعثة الدراسية أو حضور الدورة التدريبية وأخيرا صرفها للمريض ومرافقه". وأكد أن المجلس بدوره سيسابق الحكومة في خدمة القطاع الخاص بما لها من نصيب في الخارطة التشريعية النيابية منها تعديلات تنصف المسجلين على الباب الخامس وتعديلات قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بتعويض الدولة لهم حال الإغلاق لسبب قهري.

التعاون بين السلطتين بهذا الشكل أمر غير مسبوق من حيث الجلوس للتنسيق وترتيب الأولويات

أي قضية يجتهد حاملها كنائب أو كلجنة في تسويقها وجلب أغلبية لها ستكون موضع ترحيب

وفيما يخص عضويته في لجنة حماية الأموال العامة أوضح الشاهين أن اللجنة الآن تسير في مسارين أحدهما رقابي بتتبع أداء الجهات الحكومية فيما يتعلق بأموال المدير السابق للتأمينات، كاشفا عن أن اللجنة تناقش الآن مسودة التقرير الختامي والذي سيتضمن توصيات مهمة وتقييم لأداء الجهات المعنية والتي شهدت تحسنا في آخر سنتين مع القضية.

وذكر إنه على الجانب التشريعي للجنة فهناك قانون حماية الأموال العامة والذي يهدف إلى مزيد من الشفافية وإلزام الجهات العامة بنشر قرار الحفظ قضايا الأموال العامة مسببا، كما تجيز للقاضي بث كل أو بعض الجلسات المتعلقة بقضايا الرأي العام أو الأموال العامة. وقال إن من الجانب التشريعي أيضا تقرير رفع إلى جدول الأعمال يتعلق بتعزيز الرقابة على استثمارات الجهات التي تزيد على 100 ألف دينار بإلزامها برفع تقرير لديوان المحاسبة ثم يقوم الديوان برفعها إلى مجلس الأمة لضبطها مع السنوات المالية حتى لا تكون الرقابة اللاحقة عديمة الجدوى، مشيرا إلى أن هناك توافقا على هذا المبدأ مع الجهات الحكومية المعنية، متوقعا أن يقره المجلس بالإجماع.

وإلى ذلك أكد الشاهين أهمية الدور الرقابي وحق النواب في تفعيل أدواتهم الدستورية، معربا عن اعتقاده بأن ممارسة الجانب الرقابي للنواب لن يؤثر على الإنجازات المنتظرة في دور الانعقاد المقبل لتوافر النوايا الحسنة من الجانبين حول الخارطة التشريعية.

وفيما يخص القضية الفلسطينية أشاد الشاهين بالموقف الكويتي قيادة وحكومة وشعبا مع هذه القضية التي تحمل أبعادا إنسانية وشرعية وحقوقية، داعيا الشعبة البرلمانية ووزارة الخارجية لحمل الملف الحقوقي للفلسطينيين في المحافل الدولية لملاحقة قادة الكيان الصهيوني على جرائم الحرب التي يرتكبونها تجاه الشعب الفلسطيني.

وقال الشاهين "إن الصمت عن الجرائم الصهيونية ستجعلها تطال جميع من في المنطقة حال انتهائهم من تصفية الفلسطينيين".